

إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم

د/ لعجال أعجال محمد لمين

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة.

Résumé:

La participation politique peut se définir comme un acte volontaire visant à influencer des élections ou des prises de décisions politiques.

Cet article traite la problématique de la participation politique en tant que facteur déterminant du processus de la stabilisation et de la prospérité du pouvoir politique.

Les exemples de la participation politique tels que le droit de vote, la présentation comme candidat, l'influence des grandes lignes d'une politique, donnent d'avantage d'occasions à la population de participer à des activités qui ne sont pas d'emblée associées à la politique, mais plutôt à la démocratisation de la vie de tous les jours.

المخلص:

تشكل المشاركة السياسية الفعل الإرادي للشخص الذي يحاول من خلالها التأثير على سير العمليات الانتخابية وعلى اتخاذ القرارات السياسية، من هذا المنطلق يحاول هذا المقال تسليط الضوء على المشاركة السياسية وآثارها على ثقافة السلم باعتبارها أداة للاستقرار السياسي، بحيث يمكن طرح بعض الإشكالات المتعلقة بالمشاركة السياسية مثل حق الانتخاب، التمثيل، التأثير على الخطوط الكبرى لسياسة ما بحيث تمثل تجعل هذه العمليات الشعب يشارك في نشاطات تدخل ضمن ديمقراطية الحياة اليومية للمواطنين

مقدمة:

ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي، كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتسامح، من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، حرية الاعتقاد والتفكير، حرية الرأي والتعبير للأفراد وللقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر ولمعارضة.

هذا الاتجاه للمشاركة السياسية يتولد عنه تنامي نوع من التعايش والمسالمة والتسامح بين الأفراد وقوى المجتمع، بحيث يسمح بإشراك الجماهير في تسيير الشؤون العامة وإقرار سياسات الدولة، باعتبار الجماهير مواطنين يشعرون بالانتماء للوطن الواحد ويكيفون سلوكهم الإنساني عن طريق المشاركة السياسية.

من هذا المنطلق أصبحت المشاركة السياسية مرادفة للديمقراطية والتي تصنعها معادلة الشراكة (جماهير = نسق سياسي)، كأسلوب لحياة أنجع خاصة في ظل ظروف التوجه الأحادي العالمي في إطار غياب البدائل.

تقاس المشاركة السياسية بالنشاط السياسي من حيث تكثيفه ودرجة الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية المكتسبة، فضلا عن درجة المشاركة، كما تتحكم فيها التنشئة الاجتماعية والسياسية ودرجة المواطنة والبيئة المحيطة.

يتأكد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال ممارسة حق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة، أو الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية ومناقشتها مع الآخرين، أو العضوية في المنظمات.

تعتبر المشاركة السياسية بهذا المعنى محاولة للتأثير على متخذي القرارات من خلال مجموع الأنشطة السالفة الذكر.

يستوجب في المشاركة السياسية وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني، يمكن أن تنتشر الديمقراطية والحوار وثقافة التسامح بدل ثقافة العنف والإقصاء. فالمجتمع المدني يعتبر صمام الأمان للدولة لتجنيبها العنف السياسي، فهو فضاء للحرية والديمقراطية

والمشاركة البناءة والمساهمة في تحقيق مشاريع التنمية، بحيث يجنب المجتمع والدولة التجاوزات التي قد تظهر نتيجة للإفراط في الذاتية والأنانية.

فعندما يجد أفراد المجتمع منابر وفضاءات للحوار والمناقشة والتواصل - وليس القمع والقهر - التي يوفرها لهم المجتمع المدني، كلما استطاع المجتمع أن يتجاوز تناقضاته ومشاكله بالطرق السلمية وبالتالي إشاعة ثقافة السلم والتسامح.

لدراسة المشاركة السياسية يمكن الاعتماد على المدخل الديمغرافي كإطار نظري، بحيث تكون الخصائص البيئية للمشاركين وإنحدراتهم ودرجة التحضر، والأنساق السياسية والثقافية تعتبر من أهم المداخل في اتجاه التحول وتفسير ظاهرة المشاركة السياسية عند الفئات الاجتماعية المختلفة⁽¹⁾.

في هذا الإطار تتم دراسة المجتمعات كأجزاء من المجتمع، يعتمد كل جزء على الجزء الآخر في علاقات اعتماد متبادلة مترابطة بشبكة علائقية فيما بينها من جهة، وبين ذلك الكل من جهة أخرى. أي بمعنى دراسة سلوك المشاركة السياسية لدى الأفراد والجماعات، على اعتبار أن السلوك الفردي يتم بدوافع معينة من بينها دوافع نفسية تفرزها جملة من المؤثرات الذاتية والخارجية المتعلقة بدرجة الوعي بالجماعة وبالثقافة الجمعية.

وقبل التطرق إلى مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها وأشكالها وقنواتها، تجدر الإشارة إلى استعراض بعض الدراسات الغربية والعربية في هذا المجال.

أولا / أهم الدراسات الغربية في مجال المشاركة السياسية:

يمكن التطرق في هذا المجال إلى ثلاث دراسات من كتاب غربيين حول موضوع المشاركة السياسية، وهي على التوالي:

1 - دراسة فيريا وناي وكيم سنة 1978:

وانصبت دراسة هؤلاء الكتاب حول المشاركة الجماهيرية في المجالات السياسية، في سبع دول تتشابه أنظمتها السياسية وهي: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، هولندا، نيجيريا، الهند، يوغسلافيا سابقا⁽²⁾.

وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم تشابه الأنظمة السياسية، إلا أن المشاركة الجماهيرية تختلف من حيث الحجم في الحياة السياسية، نتيجة ما يقوم به النظام السياسي من توعية وتشجيع للجماهير على المشاركة، ومدى وجود الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ودورها في تفعيل إشراك هذه الجماهير في الأنشطة السياسية.

2 - المسح النظري لـ وينز وهينتنجتون سنة 1987:

حيث اشتمل على دراسة الأنشطة والمجالات المختلفة المتعلقة بالمشاركة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلا إلى تحديد أهم العوامل المحددة لمشاركة المواطنين في المجالات السياسية، كالانتخابات والانضمام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات وجماعات الضغط⁽³⁾.

وقد حددا العوامل التالية التي تؤثر في مشاركة المواطنين في الحياة السياسية:

أ - الانتماءات التنظيمية المؤسسية (أحزاب سياسية، جماعات مهنية).

ب - الانتماءات الجماعية القروية.

ج - الانتماء الجغرافي (مدينة، ريف).

د - الرجال أكثر من مشاركة النساء.

3 - دراسة دافيد أستون وكوتر سنة 1989:

انصبت هذه الدراسة على علاقة المشاركة السياسية بالإحساس بالمواطنة، أجريت الدراسة حول عينة مكونة من 500 مواطن من ولايتي ألباما وبرمنجهام بإنجلترا، وتم اختيار جملة من المواضيع طرحت على عينة المواطنين من بينها: الانتخابات، المعسكرات، المشاركة في المهام السياسية، الحديث عن السياسة وربط ذلك بالمواطنة، فكانت النتيجة أن هناك علاقة إيجابية بين الإحساس بالمواطنة والسلوك الانتخابي والمشاركة في المهام السياسية، بينما هناك علاقة سلبية بين الإحساس بالمواطنة والمعسكرات والحديث عن السياسة.

ثانيا / أهم الدراسات العربية في مجال المشاركة السياسية:

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ثلاث دراسات أساسية، نستعرضها فيما يلي:

1 - دراسة السيد عبد المطلب حول أوضاع المشاركة السياسية في مصر 1952**- 1978:**

وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك أزمة تواجه النظام السياسي على العكس العالم الغربي، وأن النظام السياسي في حاجة إلى الاستقرار والديمومة، وأن الشعوب توافقة إلى المشاركة في تقرير مصيرها.

وأسفرت الدراسة على ضعف المشاركة السياسية نتيجة اللامبالاة، وتحول المشاركة إلى عنف نتيجة عدم الوفاء بالالتزامات الاقتصادية، ومن هنا تزامنت التنمية الاقتصادية مع الانفتاح السياسي، إذ بدون تنمية في جميع المجالات لا يمكن أن يشارك الشعب في الحياة السياسية.

2 - دراسة سعد الدين إبراهيم جمعه سنة 1984 حول المشاركة السياسية**للشباب:**

وأسفرت هذه الدراسة على أنه من بين 500 طالبا وطالبة في خمسة أقسام بكلية الآداب بجامعة القاهرة الذين استجوبوا عبر الاستبيان، تبين أن نسبة 81 % لا يملكون بطاقة انتخابية وبالتالي لا تعنيهم المشاركة السياسية في شيء⁽⁴⁾.

3 - دراسة ياسر حسن ناجي الصلوي سنة 2007 حول المشاركة السياسية في**اليمن:**

وهي عبارة عن دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2003⁽⁵⁾، حيث يعتبر الباحث أن أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعا هي المشاركة الانتخابية من خلال الترشح والتصويت أو الاشتراك في الحملات الانتخابية، وتعتبر مؤشرا هاما للتطور الديمقراطي في بلد ما، فضلا عن أنها حق من حقوق المواطنة، وأداة هامة يتمكن المواطنون من خلالها من اختيار ممثليهم أو من ينوب عنهم في التعبير عن مصالحهم في السلطة التشريعية، كما تساهم في الارتقاء بنوعية أداء المؤسسات العامة، وتعتبر وسيلة تداول سلمي للسلطة.

كما أن هذه الدراسة تناولت المشاركة السياسية في المجتمع اليمني، حيث شهد هذا المجتمع منذ تحقيق الوحدة اليمنية في الأعوام 1990، إجراء ثلاث عمليات انتخابية في

الأعوام 1993، 1997، 2003، شارك فيها المواطنون من خلال الترشح لعضوية المجلس النيابي أو التصويت لاختيار ممثليهم في هذه المجالس.

كما تناولت هذه الدراسة المشاركة السياسية في المجتمع اليمني من خلال العمليات الانتخابية من منظور سوسولوجي، الذي يحاول التركيز على طبيعة الارتباط بين المشاركة في الانتخابات والخصائص الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع اليمني، وما يشهده من تحولات وخاصة دور المرأة ومشاركتها في الانتخابات كقوة تصويتية.

وكشفت الدراسة أن هناك ارتفاعاً في مستوى الوعي الانتخابي والسياسي لدى الناخبين، وذلك من خلال إدراكهم لأهمية الانتخابات والمشاركة فيها، وبطبيعة دور عضو ومجلس النواب والوظائف التي يقوم بها المجلس النيابي.

كما أظهرت الدراسة أن مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات تعكس طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه هذه الأحزاب، وأنها تلعب دوراً إيجابياً في الدفع بالمواطنين للمشاركة في الانتخابات النيابية عبر طرح برامجها واستعراض أنشطتها.

كما كشفت الدراسة أن الانتخابات النيابية بصورتها الحالية تؤدي عدداً من الوظائف التي يسعى النظام السياسي لتحقيقها، تتمثل أبرزها في الحصول على الشرعية السياسية للنخبة الحاكمة بغرض الحفاظ على مواقعها واستمراريتها في السلطة، واستخدامها كوسيلة لمواجهة الضغوطات الخارجية المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، لكسب التأييد الدولي خاصة لدى الدول والمؤسسات الدولية للحصول على القروض والمعونات العامة.

مما سبق يمكن ربط المشاركة السياسية بالتحول الديمقراطي، حيث نجد أن صامويل هنتجتون في كتابه الموجة الثالثة، يقر بأن نقطة تحول الدول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية جاءت عن طريق المشاركة السياسية والمصالحة والتفاوض والتوصل إلى اتفاق بين النخب السياسية، والمشاركة في الانتخابات مما أدى إلى انخفاض مستويات العنف، والمزيد من الانخراط في جمعية أو أكثر لتأكيد المشاركة في تقرير المصير⁽⁶⁾.

ثالثاً / مفهوم المشاركة السياسية

تعددت مفاهيم المشاركة السياسية، فمن الكتاب من يعرفها على أساس سلوك المشاركين أي دوافعهم النفسية، ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء إلى أحد المنظمات ومدى تأثيرها على سير الحياة السياسية، ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء الجغرافي (مدينة - ريف)، ومنهم من يرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي والمواطنة.

وسنحاول أن نلم بكل هذه التعاريف من خلال التطرق إلى عدة مفاهيم للمشاركة السياسية. فالمشاركة السياسية بمفهومها العام هي وسيلة ربط بين المواطن ومجتمعه من خلال لعب أدوار فعلية أو سلوكية مؤثرة ومتأثرة بالنظام السياسي.

1 - يعرفها إبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي كما يلي: "المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دوراً في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات"⁽⁷⁾.

ويؤكد هذا الكاتب بأن المشاركة السياسية هي عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييداً أو رفضاً، مساندة أو مقاومة، بحيث تتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في أكبر عدد ممكن من الأنشطة، بمقدار ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم وميولاتهم.

2 - أما محمد السويدي فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"⁽⁸⁾.

بهذا المفهوم تصبح المشاركة السياسية عملية تبادل آراء بين القمة والقاعدة حول القضايا الوطنية ذات الاهتمام المشترك، ومشاركة فعلية في تحديد الأهداف العامة ومتابعة تنفيذها عن طريق الأحزاب السياسية والمجالس النيابية.

3 - أما السيد عبد الحليم الزيات فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد،

ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يبشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية⁽⁹⁾.

هذا المفهوم يقترن بمفهوم المواطنة وهي عملية تفاعلية بين الحكام والمحكومين، بغية التأثير في النظام السياسي وإضفاء طابع الديمقراطية والشرعية عليه. من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن المشاركة السياسية هي عبارة عن إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تندفعهم روح المواطنة ووعي سياسي مؤطر، نمت من قبل وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة، ومن هنا تتجلى أهمية المشاركة السياسية.

رابعا / أهمية المشاركة السياسية

تمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها.

إن المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائج سلبا أو إيجابا.

فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع.

وتعتبر المشاركة السياسية إضفاء لمصادقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسياجا أمنيا للديمقراطية، وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون، وعدم احتكار العمل الوطني لصالح فئة معينة تعطي لنفسها حق الحراك السياسي.

كما أن المشاركة السياسية من شأنها أن تبعد الحكومة عن حالة الانغلاق وتفتح أمامها المجال واسعا للعمل الجماعي، الذي لا تكون فيه الحكومة الطرف الوحيد المعبر عن سياسة الأمر والنهي وإنجاز الأهداف.

ثم إن إرادة المواطن نفسه ومدى إندفاعه الذاتي ورغبته في العمل وتحمل جزء من المسؤولية، من خلال دخوله ميادين العمل السياسي، من شأنه المساهمة بصفة فعالة في عملية المشاركة السياسية.

خامسا / أشكال المشاركة السياسية

يقسم إبراهيم أبراش أشكال المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات⁽¹⁰⁾:

1 - مشاركة منظمة:

تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، في إطار برامج محددة، تقوم بها الأحزاب السياسية، والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجلس المنتخبة.

2 - مشاركة مستقلة:

يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخييرا في أن يشارك أو لا يشارك.

3 - مشاركة ظرفية:

تتم في المناسبات وتظم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور، أي عامة الناس، تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات.

سادسا / قنوات المشاركة السياسية

هناك عدة قنوات للمشاركة السياسية يختزلها فيليب برو في ما يلي⁽¹¹⁾:

1 - عملية التصويت والأنشطة الانتخابية والاستفتاءات.

2 - الانتماء التنظيمي والنشاط الاجتماعي، كالعسوية في التجمعات السياسية والاجتماعية (المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة)، بحيث يصبح المواطنون في هاته التنظيمات يدافعون عن قضايا وعن أفكار معينة، كما يعارضون

قرارات أو سياسات بعينها، ويطالبون بمصالح فئات أو جماعات محددة، كما يمكن أن يقوموا بتعبئة الجماهير ونقل المعلومات والرغبات الأساسية والملحة للجماهير، وبالتالي يشاركون في استتباب الأمن والسلم عن طريق الإقناع.

3 - المبادرات الفردية والجماعية عن طريق الاقتراح والاعتراض الشعبي في المجالس البرلمانية أثناء عرض السياسة العامة للحكومة.

سابعاً / أزمة المشاركة السياسية في دول العالم الثالث

رغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع في العالم العربي تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية، يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة قبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية⁽¹²⁾.

ويرجع السيد عبد الهادي جوهرى أسباب حدوث الأزمة في الآتي⁽¹³⁾:

- الجهل والأمية وانتشار الفقر.
- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية (مواطنين لا مبالين أو خائفين).
- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.
- اللامبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني).
- العزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية).

الخاتمة:

رغم الانتقادات الموجهة لكيفية سير المشاركة السياسية في دول العالم الثالث، إلا أنه يمكن القول بأن أغلبية الدول تمشي قدماً نحو المزيد من إتاحة الفرصة للمشاركة الإرادية والواعية للجماهير، والتأكيد على الحق الديمقراطي للأفراد في ممارسة مهامهم، والمشاركة في القضايا المصرية، إلا أن هذا لا يكفي، وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض

الاقتراحات لتجاوز محنة أزمة المشاركة السياسية رغم حداثتها بالوطن العربي، وذلك من خلال ما يلي:

- 1 - تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.
- 2 - تعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطنين ومشاركتهم أكثر في صنع القرارات.
- 3 - تفعيل دور وسائل الإعلام وإتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها، بغية ترويح الثقافة السياسية وتطويرها.
- 4 - العناية بالتنشئة السياسية وجعلها عملية دائمة ومستمرة، تعمل على تعميق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والولاء للوطن وخدمته.
- 5 - العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الوعي السياسي وزيادة الاهتمام لدى المواطنين بالشأن السياسي العام، وبأهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة أو التأثير عليها.

الهوامش:

- (1) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج 01، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 189.
- (2) طارق محمدي عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص ص: 150 - 152.
- (3) المرجع نفسه، ص ص: 153، 154.
- (4) المرجع نفسه، ص ص: 156، 158.
- (5) صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص ص: 12 - 14.
- (6) ياسر حسن ناجي الصلوي، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة 1990 - 2003، جامعة صنعاء، 2007، ص ص: 135 - 160.

- (7) إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان (الأردن): دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص ص: 137 - 138.
- (8) محمد السويدي، علم الاجتماع ميدانه وقضاياها، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 160.
- (9) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج 02، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 86.
- (10) إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ص: 250، 251.
- (11) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 300.
- (12) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 43.
- (13) عبد الهادي جوهرى، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص ص: 38، 39.